الفخر الرازي

أعــلام التفسيـر

الفخر الرازي
وتفسيره: مفاتيح الغيب

الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، ويقال له (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي في هراة. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها.

هو و أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علىّ، التميمى، البكرى، الطبرستانى، الرازى، الملقَّب بفخر الدين، والمعروف بابن الخطيب الشافعى، المولود سنة 544 هـ (أربع وأربعين وخمسمائة من الهجرة). كان رحمه الله فريد عصره، ومتكلم زمانه، جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها، فكان إماماً في التفسير والكلام، والعلوم العقلية، وعلوم اللغة، ولقد أكسبه نبوغه العلمى شهرة عظيمة، فكان العلماء يقصدونه من البلاد، ويشدون إليه الرحال من مختلف الأقطار، وقد أخذ العلم عن والده ضياء الدين يالمعروف بخطيب الرى، وعن الكمال السمعانى، والمجد الجيلى، وكثير من العلماء الذين عاصرهم ولقيهم، وله فوق شهرته العلمية شهرة كبيرة في الوعظ، حتى قيل إنه كان يعظ باللسان العربى واللسان العجمى، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ ويكثر البكاء، ولقد خلَّف ـ رحمه الله ـ للناس مجموعة كبيرة من تصانيفه في الفنون المختلفة، وقد انتشرت هذه التصانيف في البلاد، ورزق فيها الحظوة الواسعة، والسعادة العظيمة، إذ أن الناس اشتغلوا بها، وأعرضوا عن كتب المتقدمين. ومن أهم هذه المصنفات: تفسيره الكبير المسمى بمفاتيح الغيب، وهو ما نحن بصدده الآن، وله تفسير سورة الفاتحة في مجلد واحد، ولعله هو الموجود بأول تفسيره

" مفاتيح الغيب "، وله في علم الكلام: المطالب العالية، وكتاب البيان والبرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان. وله في أصول الفقه: المحصول، وفي الحكمة: المخلص، وشرح الإشارات لابن سينا، وشرح عيون الحكمة، وفي الطلمسات: السر المكنون، ويقال: إنه شرح المفصل في النحو للزمخشرى، وشرح الوجيز في الفقه للغزالى.. وغير هذا كثير من مصنفاته، التي تتجلى فيها علم الرجل الواسع الغزير.

هذا.. وقد كانت وفاة الرازى - رحمه الله - سنة 606 هـ (ست وستمائة من الهجرة) بالرى، ويقال في سبب وفاته: أنه كان بينه وبين الكرَّامية خلاف كبير وجدل في أمور العقيدة، فكان ينال منهم وينالون منه سباً وتكفيراً، وأخيراً سمُّوه فمات على إثر ذلك واستراحوا منه.

من مؤلفاته:

وكان يحسن الفارسية. ومن تصانيفه.

1 - مفاتيح الغيب ثماني مجلدات في تفسير القرآن الكريم.

2 - لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات.

3 - معالم أصول الدين.

4 - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين.

5 - المسائل الخمسون في أصول الكلام.

6 - الآيات البينات.

7 - عصمة الأنبياء.

8 – الأعراب.

9 - أسرار التنزيل.

10 - المباحث المشرقية.
11 - أنموذج العلوم.
2 - أساس التقديس.
13 - المطالب العالية.
14 - المحصول في علم الأصول.
15 - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.
16 - السر المكتوم في مخاطبة النجوم.
17 - الاربعون في أصول الدين.
18 - نهاية العقول في دراية الأصول.
19 - القضاء والقدر.
20 - الخلق والبعث.
21 - الفراسة.
22 - البيان والبرهان.
23 - تهذيب الدلائل.
24 – الملخص.
25 – النفس.
26 - النبوات.
27 - كتاب الهندسة.
28 - شرح قسم الإلهيات من الإشارات لابن سينا.
29 - لباب الإشارات.
30 - شرح سقط الزند للمعري.
31 - مناقب الإمام الشافعي.

32 - شرح أسماء الله الحسنى

33 - تعجيز الفلاسفة بالفارسية، وغير ذلك. وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظا بارعا باللغتين [1].

التعريف بتفسير الفخر الرازي:

مطبوع ومتداول وطبع عدة طبعات، يقول ابن قاضي شهبة: " إنه - أي الفخر الرازي - لم يتمه ".

وتضاربت أقوال العلماء في معرفة الذي أكمل هذا التفسير، وإلى أي موضع من القرآن وصل الفخر الرازي في تفسيره:

1 - قال ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة: " الذي أكمل تفسير فخر الدين الرازي، هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم مكي نجم الدين المخزومي القمولي، مات سنة 727هـ وهو مصري ".

2 - وقال صاحب كشف الظنون: " وصنف الشيخ نجم الدين أحمد ابن محمد القمولي تكملة له، وتوفي سنة 727هـ، وقاضي القضاة شهاب الدين بن خليل الخويي الدمشقي، كمل ما نقص منه أيضا، وتوفي سنة 639هـ ".

فأنت ترى أن ابن حجر يذكر أن الذي أتمه نجم الدين القمولي، وصاحب كشف الظنون يجعل لشهاب الدين الخويي مشاركة على وجه ما في هذه التكملة، وإن كانا يتفقان على أن الرازي لم يتم تفسيره.

(1) طبقات ا لأطباء 2: 23، والوفيات 1: 474، ومفتاح السعادة 1: 445 - 451، وذيل الروضتين 68، وابن الوردي 2: 127، وآداب اللغة 3: 94، ولسان الميزان 4: 426، ومختصر تاريخ الدول 418، والبداية والنهاية 13: 55، وطبقات الشافعية 5: 33، والأعلام للزركلي 6 /313.

أما إلى أي موضع وصل الفخر في تفسيره؟ فهذا كالأول أيضا.

أهمية التفسير الكبير " مفاتيح الغيب " :

إن تفسير الفخر الرازي ليحظى بشهرة واسعة بين العلماء، وذلك لأنه يمتاز عن غيره من كتب التفسير، بالأبحاث الفياضة الواسعةفي نواح شتى من العلم، ولهذا يصفه ابن خلكان فيقول: " إنه - أي الفخر الرازي - جمع فيه كل غريب وغريبة ".

يهتم ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسوره، وهو لا يكتفي بذكر مناسبة واحدة بل كثيرا ما يذكر أكثر من مناسبة.

يهتم بالعلوم الرياضية والفلسفية ويكثر الاستطراد فيها.

يهتم كثيرا بالأحكام الفقهية وذكر أقوال الفقهاء ومذاه بهم مع ترويجه لمذهب الشافعي، ويستطرد كثيرا في المسائل الأصولية، كما أنه يهتم بالمسائل النحوية.

وبالجملة فهو أشبه بموسوعة في علم الكلام والكون والطبيعة.

موقفه من المعتزلة:

كان الفخر الرازي لا يدع فرصة تمر دون أن يعرض لمذهب المعتزلة بذكر أقوالهم والرد عليها ردا لايراه البعض كافيا ولا شافيا.

يقول ابن حجر في لسان الميزان: " وكان يعاب بإيراد الشبة الشديدة، ويقصّر في حلها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشبه نقدا ويحلها نسيئا ".

ما يؤخذ على هذا التفسير:

جاء في لسان الميزان: " أن سراج الدين السرمياحي المغربي صنف كتاب المأخذ في مجلدين، بيّن فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج، وكان ينقم عليه كثيرا ويقول: يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق، ثم يورد مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء. قال الطوفي: ولعمري، إن

هذا دأبه في كتبه الكلامية والحكمة. حتى اتهمه بعض الناس، ولكنه خلاف ظاهر حاله، لأنه لو كان اختار قولا أو مذهبا ما كان عنده من يخاف منه حتى يستر عنه، ولعل سببه أنه كان يستفرغ أقولا في تقرير دليل الخصم، فإذا انتهى إلى تقرير دليل نفسه لايبقى عنده شيء من القوى، ولا شك أن القوى النفسانية تابعة للقوى البدنية، وقد صرح في مقدمة نهاية العقول: أنه مقرر مذهب خصمه تقريرا لو أراد خصمه تقريره لم يقدر على الزيادة على ذلك ".

كان الفخر الرازي لا يدع فرصة تمر دون أن يعرض لمذهب المعتزلة بذكر أقوالهم والرد عليها ردا لايراه البعض كافيا ولا شافيا مما ينبغي أن يُعْلم أن ردود الرازي على المعتزلة مما لا يُفرح به كثيرا، لأنه يرد عليهم على طريقة الأشاعرة، وليس على طريقة السلف الصالح، فلذلك لا بد أن يحذر طالب العلم المبتدئ من هذا التفسير، حتى لا تعلق الشبهات بذهنه، وحتى لايلتبس عليه الحق بالباطل، وأن تقتصر الاستفادة منه على طالب العلم المتمكن من العقيدة السلفية، بحيث ينتقي من هذا التفسير ما ينفع، ويجتنب ما فيه من الزلل.

موقفه من القراءات المتواترة:

إذا استعرضنا بعض القراءات القرآنية ، التي طعن فيها الطاعنون، نلحظ دفاعا من الفخر الرازي، فقد انبرى لهم رادا عليهم الأقيسة اللغوية؛ مفندا حججهم داعيا إلى التحاكم إلى النقل والرواية والسماع.

ففي قوله تعالى:{وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ } [البقرة: ٢٢٢].

يقول: تواتر عن حمزة والكسائي (يطهرن) مشددة، وتواتر عن ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر (يطهرن) خفيفة؛ ففي هذه الآية نجد الإمام الرازي، في هاتين القراءتين المتواترتين، لا يفرق بينهما،

ولا يرجح إحداهما على الأخرى؛ فهما عنده سواء، ويجب العمل بهما، يقول في ذلك: " إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع، فإذا حصلت قراءتان متواترتان، وأمكن الجمع بينهما - وجب الجمع بينهما.

إذا ثبت هذا - فنقول: قرئ (حتى يطهرن) بالتخفيف، و (يطهرن) بالتخفيف عبارة عن انقطاع الدم، وبالتثقيل عبارة عن التطهر بالماء، والجمع بين الأمرين ممكن، وجب دلالة هذه الآية على وجوب الأمرين، وإذا كان وجب أن لا تنتهي هذه الحرمة، إلا عند حصول الأمرين؛ فالرازي يجمع بينهما، وهو يتجاوز حالة الجمع إلى الدفاع عنها، وهناك قراءة متواترة يظهر فيها دفاعه عنها، ورده الأقيسة اللغوية، والتحاكم إلى النقل والسماع.

ففي قوله تعالى: {وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ} [النساء: ١].

قرأ حمزة وحده (والأرحام) بجر الميم، قال القفال رحمه الله: وقد رويت هذه القراءة عن غير القراء السبعة، عن مجاهد وغيره، وأما الباقون من القراء فكلهم قرءوا بنصب الميم، أما قراءة حمزة - فقد ذهب الأكثر من النحويين إلى أنها فاسدة، قالوا لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور، ثم ذكر الوجوه التي احتجوا بها لذلك، ثم قال: واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية، في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت.

ولم يكتف الرازي بهذا، بل أخذ يوجه القراءة توجيها حسنا مقرونا بالحجة، يقول في ذلك: " وأيضا فلهذه القراءة وجهان؛ أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام، وثانيه ما:

أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قد بت تهجونا	:: :	**فاذهب فما بك والأيام من عجب**

وأنشد أيضا:

نعلق في مثل السواري سيوفنا	:: :	**وما بينها والكعب غوط نفانف**

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن.

وقد اعترض بعض العلماء على قراءة الجر في " الأرحام "، بأنها فاسدة من جهة المعنى؛ إذ تقتضي جواز الحلف بها، فرد الإمام الرازي على ذلك بقوله:

واحتج الزجاج، على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ : ♂**لا تحلفوا بآبائكم**ـــ.

فإذا عطف الأرحام على المكنى عن اسم الله، اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام، ويمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية؛ لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل، وأيضا فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط، وههنا ليس كذلك، بل هو حلف بالله أولا، ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا ينافي ذلك الحديث، ويرى الإمام الرازي أن القراءات لا بد من تواترها، وما نقل منها بطريق الآحاد فهو مردود لا يعتد به؛ ففي

قوله تعالى: {إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ} [طه: ٦٣]، ذكر ستا " من القراءات الشاذة فيها، ثم قال: فهذه هي القراءات الشاذة المذكورة في هذه الآية، واعلم أن المحققين قالوا هذه القراءات لا يجوز تصحيحها؛ لأنها منقولة بطريق الآحاد، ثم تعرض للقراءات المتواترة في الآية،

وأقوال الطاعنين فيها، ووجهة نظرهم، والرد عليها بالحجة والبيان، يقول في ذلك: " القراءة المشهورة " أن هذان الساحران، وأما الطعن فيها فهو أسوأ مما تقدم، من وجوه (أحدها) أنه لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن، فلو حكمنا ببطلانها جاء مثله في جميع القرآن، وذلك يفضي إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كل القرآن، وأنه باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضا بخبر الواحد المنقول عن بعض. (وثانيها) أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، وكلام الله تعالى لا يجوز أن يكون لحنا وغلطا، فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما أن في قراءة (أن هذان الساحران) لحنا وغلطا.

(وثالثها) قال: ابن الأنباري أن الصحابة هم الأئمة والقدوة، فلو وجدوا في المصحف لحنا لما فوضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم، مع تحذيرهم من الابتداع، وترغيبهم في الاتباع، فثبت أنه لا بد من تصحيح القراءة المشهورة.

والإمام الرازي رد عن القراءات كل شبهة، وعزاها إلى النقل والسماع، ووجهها التوجيه الذي يزيل عنها كل شبهة؛ ففي قوله تعالى: {وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ}

[النساء: ١٦٢].

يقول في هذه الآية: " روي عن عثمان وعائشة أنهما قالا: إن في المصحف لحنا، وستقيمه العرب بألسنتها. واعلم أن هذا بعيد؛ لأن هذا المصحف منقول بالنقل المتواتر، عن رسول الله ﷺ، فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه، وعند البصريين أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، قالوا: إذا قلت: " مررت بزيد الكريم "، فلك أن تجر الكريم لكونه صفة لزيد، ولك أن تنصبه على تقدير أعني، وإن شئت رفعت

على تقدير هو الكريم، وعلى هذا يقال: جاءني قومك المطعمين في المحن، والمغيثون في الشدائد، والتقدير: جاءني قومك، أعني المطعمين في المحن، وهم المغيثون في الشدائد، فكذا ههنا تقدير الآية: أعني المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة، وقد طعن الكسائي قول البصريين بقوله: النصب على المدح، إنما يكون بعد تمام الكلام، وهاهنا لم يتم الكلام؛ لأن قوله: {ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ} [النساء: ١٦٢]، منتظر للخبر، والخبر هو قوله: {أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا} [النساء: ١٦٢].

فأجاب الإمام الرازي على ذلك: " لا نسلم أن الكلام لم يتم إلا عند قوله (أولئك) لأنا بينا أن الخبر هو قوله (يؤمنون)، وأيضا لم لا يجوز الاعتراض بالمدح بين الاسم والخبر، وما الدليل على امتناعه؟ فهذا القول هو المعتمد في هذه الآية "، والتوجيه الثالث لقراءة والمقيمين هو للكسائي: وهو أن المقيمين خفض بالعطف، على (ما) في قوله: {بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ} [النساء: ١٦٢]، والمعنى: {وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ} [النساء: ١٦٢]، ثم عطف على قوله المؤمنون قوله: {وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ} [النساء: ١٦٢].

من الأمثلة السالفة الذكر يظهر لنا موقف الإمام الرازي من القراءات المتواترة، وكيف دافع عنها ورد الطعون الواردة عليها بجميع ما أوتي من علم ومعرفة، وليته استمر على هذا النهج، فقد وجدناه يقف صامتا عند الطعن في قراءة متواترة.

ففي قوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ} [الأنعام: ١٣٧].

يقول: قرأ ابن عامر وحده (زين) بضم الزاي وكسر الياء، وضم اللام من (قتل)، و (أولادهم) بنصب الدال، (شركائهم) بالخفض، والباقون (زين) بفتح الزاي والياء، (قتل) بفتح اللام، (أولادهم) بالجر، (شركائهم) بالرفع، أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين

لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم، إلا أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو الأولاد، وهو مكروه في الشعر، كما في قوله:

فزججتها بمزجة... زج القلوص أبي مراده وإذا كان مستكرها في الشعر، فكيف في القرآن، الذي هو معجز في الفصاحة، قالوا والذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنه رأى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأجل أن الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب.

والكلمات بألفاظها قالها الإمام الزمخشري، ولم يعزها إليه، والعجيب، في ذلك كما أسلفنا، أنه في مواضع عديدة، من تفسيره، قرر أن المقاييس اللغوية لا يعتد بها منع ثبوت تواتر القراءة، وهو القائل: " وإن حمزة لم يأت بالقراءة من عند نفسه ".

وهو القائل: " إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع "، فيم نفسر سكوته هذا، ولأي شيء نعزي فساد ما أصلح في بعض الأحيان؟ إن اضطراب كلامه في القراءات يدل على أنه ليس له باع طويل في القراءات، كما هو شأن أبي حيان في دفاعه [1].

* * *

(1) طبقات ا لأطباء 2: 23، والوفيات 1: 474، ومفتاح السعادة 1: 445 - 451، وذيل الروضتين 68، وابن الوردي 2: 127، وآداب اللغة 3: 94، ولسان الميزان 4: 426، ومختصر تاريخ الدول 418، والبداية والنهاية 13: 55، وطبقات الشافعية 5: 33، والأعلام للزركلي 6 /313.